

التجربة التونسية في التعامل مع عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب: التحديات والآفاق

Tunisia's Experience in Addressing the Return of Foreign Terrorist Fighters: Challenges and Future Prospects

فاطمة أودينة^{1*}، سالم برقوق²

¹جامعة الجزائر 3، (الجزائر)، universitealger33@gmail.com

مخبر السياسة الدفاعية للجزائر: الواقع والآفاق

²جامعة الجزائر 3، (الجزائر)، berkouksalem11@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2025/09/21 تاريخ قبول النشر: 2025/11/03 تاريخ النشر: 2025/12/30

ملخص:

تهدف الدراسة الى التعرض بالتحليل الي التجربة التونسية في التعامل مع عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب من خلال التركيز على اهم التحديات والآفاق المنتظرة لمعالجة هذه الظاهرة حيث تغد دولة تونس من أكثر البلدان العربية التي واجهت تحديًا معقدًا بفعل ظاهرة العائدين من بؤر التوتر والصراعات المسلحة، سواء من حيث حجم المغادرين إلى بؤر الصراع أو عودتهم لاحقًا. وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل التجربة التونسية في التعامل مع هذه الظاهرة عبر استعراض الاليات والتدابير القانونية والقضائية والأمنية، وإبراز اهم الرهانات الأمنية والقضائية والاجتماعية المرتبطة بالعائدين. كما تناقش الدراسة حدود المقاربة التونسية في تحقيق التوازن بين حماية الأمن الوطني التونسي واحترام حقوق الإنسان. وتخلص إلى أن المقاربة التونسية اظهرت عن تقدم تدريجي في بناء سياسة أكثر شمولاً، لكنها ما زالت تواجه رهانات متشابكة تتطلب تعزيز التعاون الإقليمي والدولي وتطوير برامج إعادة الإدماج الاجتماعي والنفسي.

الكلمات مفتاحية: المقاتلون الإرهابيون الأجانب؛ العائدون من بؤر التوتر؛ مكافحة الإرهاب؛ الأمن الوطني التونسي.

Abstract:

This study aims to analyze Tunisia's experience in dealing with the return of foreign terrorist fighters, focusing on the main challenges and the future prospects of addressing this phenomenon. Tunisia is among the Arab countries most affected by the issue of returnees from conflict zones, both in terms of the number of individuals who left for battlefields and those who later returned. The study explores the legal, judicial, and security measures adopted by Tunisia, highlighting the key security, judicial, and social challenges posed by returnees. It also examines the limits of Tunisia's approach in balancing national security concerns with the respect for human rights. The findings suggest that while Tunisia has gradually advanced towards building a more comprehensive policy, it still faces complex and interrelated challenges that require enhancing regional and international cooperation as well as developing effective programs for social and, psychological reintegration.

Keywords: Foreign Terrorist Fighters; Returnees; Counter-terrorism; Tunisian national security.

1. مقدمة:

شهدت دولة تونس بعد 2011 تصاعداً في ظاهرة من الظواهر الخطيرة على المجتمع والمتمثلة في التحاق الشباب التونسي بالجماعات الإرهابية خاصة في سوريا والعراق وليبيا باعتبار أن هذه الدول تعرف نزاعات مسلحة مستمرة، لتُصبح تونس من أكثر الدول المصدرة للمقاتلين الأجانب قياساً بعدد السكان، الأمر الذي فرض على الدولة التونسية تحديات متنوعة أمنية وقانونية واجتماعية، وقد حاولت اتخاذ بعض التدابير الوقائية المتمثلة في منع سفر المقاتلين أو في إدارة عودتهم وما قد يشكلونه من تهديد محتمل للأمن الوطني.

ومن هنا تُبرز التجربة التونسية خصوصيتها بالنظر إلى هشاشة البيئة السياسية بعد الثورة، وغياب استراتيجية متكاملة في البداية، مقابل جهود لاحقة لسنّ قوانين وتبني سياسات أمنية وقضائية متقدمة، مع إشكاليات في الموازنة بين الأمن وحقوق الإنسان.

ومن هنا جاءت هذه الدراسة والتي تُطرح إشكالية حول الكيفية التي تعاملت بها تونس مع ظاهرة عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وما تمثله عودة هؤلاء من تهديد مباشر للأمن الوطني، وعليه فالسؤال المركزي الذي نطرحه يتمثل في: كيف واجهت الدولة التونسية هذه الظاهرة؟ وما أبرز التحديات التي اعترضتها؟ وما هي الآفاق المستقبلية لتطوير استراتيجيات فعّالة توازن بين مقتضيات الأمن واعتبارات حقوق الإنسان؟

انطلاقاً من هذه الإشكالية البحثية، تتفرع مجموعة من الأسئلة الموجهة للدراسة وتحليل الموضوع، أولها يتعلق بحجم الظاهرة في تونس وأسبابها الجذرية، خصوصاً ارتباطها بالسياق الاجتماعي والسياسي بعد 2011. ثم يُطرح سؤال حول الأطر التشريعية والأمنية التي تبنتها الدولة في مواجهة هذه العودة، وعلى رأسها قانون مكافحة الإرهاب وغسل الأموال لعام 2015. كما يُستفسر عن أبرز التحديات الأمنية والقضائية والاجتماعية التي واجهت السلطات عند التعامل مع هؤلاء العائدين، بما في ذلك صعوبة الملاحقة القضائية وضعف الأدلة، إضافة إلى ذلك، يثار التساؤل عن مدى نجاح تونس في صياغة مقاربة شاملة تجمع بين البعد الأمني والقانوني والاجتماعي، وأخيراً يُبحث في الآفاق المستقبلية لهذه التجربة ضمن بيئة إقليمية ودولية متحولة.

وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل حجم الظاهرة التونسية ضمن سياق المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وتفكيك السياسات الأمنية والقانونية التي تم اعتمادها لاحتواء المخاطر والرهانات، كما تسعى إلى إبراز التحديات العملية التي واجهتها السلطات التونسية، سواء كانت مرتبطة بمحدودية الموارد المالية والبشرية، أو التعقيدات القضائية في إثبات التهم، أو الضغوط المسلطة من المجتمع المدني والمنظمات الحقوقية. وفي جانب آخر، ترمي الدراسة إلى استشراف البدائل الاستراتيجية الممكنة لتعزيز قدرة الدولة على إدارة الظاهرة بشكل متوازن يضمن الاستقرار الأمني ويحافظ على المعايير الحقوقية.

كما تتجلى أهمية هذا البحث في عدة مستويات؛ فعلى الصعيد الأكاديمي، تُعد هذه الدراسة من المحاولات الأولى التي تُحلل بعمق التجربة التونسية في موضوع العائدين، أما من الناحية العملية فهي تقدم توصيات يمكن أن يستفيد منها صانع القرار التونسي والعربي في تطوير سياسات أكثر فاعلية. وعلى المستوى الحقوقي، تُسهم الدراسة في إثراء النقاش القائم حول الموازنة بين مقتضيات الأمن ومتطلبات حقوق الإنسان، خصوصاً في ظل الضغوط الدولية.

وأخيراً، تمنح هذه التجربة بعداً مقارناً يسمح بوضعها في إطارها الإقليمي والدولي باعتبارها حالة نموذجية.

تشير المؤشرات الأولية إلى أن تونس واجهت هذه الظاهرة عبر إجراءات تشريعية، أبرزها قانون مكافحة الإرهاب وغسل الأموال لعام 2015، إلى جانب إجراءات أمنية كتشديد الرقابة على الحدود وإدراج أسماء المشتبه بهم في قوائم الممنوعين من السفر. غير أن هذه الإجراءات عانت في البداية من غياب استراتيجية متكاملة. أما التحديات القضائية، فقد تمثلت في ضعف الأدلة ضد العائدين وصعوبة إثبات تورطهم المباشر في العمليات الإرهابية، ومن جهة أخرى، برزت تحديات اجتماعية معقدة، مثل وصم عائلات العائدين، وصعوبة إعادة إدماج النساء والأطفال، فضلاً عن انتشار خطاب التطرف عبر الفضاء الرقمي. ورغم هذه التحديات، أظهرت التجربة التونسية تطوراً تدريجياً نحو اعتماد مقاربة أكثر شمولاً، تميز بين الجوانب الوقائية والفكرية والأمنية.

2. الإطار النظري والمفاهيمي للمقاتلين الإرهابيين الأجانب:

تستدعي دراسة ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب العودة أولاً إلى الأطر النظرية والمفاهيمية التي تساعد على ضبط المصطلح وفهم أبعاده المتعددة. فقد مثل هذا المفهوم موضوعاً للجدل بين الباحثين وصانعي القرار، حيث يتقاطع مع مفاهيم قريبة مثل "الإرهاب العابر للحدود" و"المقاتل غير النظامي". كما أن إدراج الظاهرة في جدول أعمال مجلس الأمن منذ عام 2014 عبر القرار 2178 منحها بعداً قانونياً دولياً، عزز الحاجة إلى تعريف جامع يحدد طبيعة التهديد ومسؤولية الدول في مواجهته. ومن هذا المنطلق، فإن الإطار النظري لا يقتصر على التعريفات القانونية فقط، بل يشمل أيضاً المقاربات التفسيرية التي قدمتها العلوم السياسية والاجتماعية والأمنية، والتي حاولت تفسير دوافع انخراط الأفراد في الجماعات المتطرفة وآليات عودتهم إلى بلدانهم. وهدف هذا المحور إلى محاولة وضع الأسس النظرية التي ستبنى عليها بقية الدراسة، من خلال معالجة المفاهيم الأساسية المرتبطة بالمقاتلين الأجانب، ثم استعراض أهم الأطر النظرية المفسرة للظاهرة في بعدها الأمني والسياسي والاجتماعي والفكري وذلك وفق المباحث الآتية:

1.2. المفاهيم الأساسية لظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب

تُعدّ ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب إحدى أبرز الظواهر الأمنية العابرة للحدود التي برزت مع تصاعد الحركات الجهادية العالمية منذ بداية الألفية الثالثة، وازدادت خطورتها بشكل خاص مع الحرب في سوريا والعراق بعد 2011. هذه الظاهرة تمثل تحدياً مزدوجاً للدول: باعتبار أنها تهدد الأمن القومي من جهة، وتفرض ضغوطاً قانونية وإنسانية من جهة أخرى، خاصة عند عودة هؤلاء الأفراد إلى بلدانهم الأصلية.

أ. تعريف المقاتلين الإرهابيين الأجانب:

عرف مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في القرار 2178 (2014) المقاتلين الإرهابيين الأجانب بأنهم "الأفراد الذين يسافرون إلى دولة غير دولتهم للإقامة أو الجنسية بغرض ارتكاب أعمال إرهابية أو التخطيط لها أو المشاركة فيها، أو لتقديم أو تلقي تدريب إرهابي"¹، حيث يُميز هذا التعريف بين المقاتل الإرهابي الأجنبي و"المهاجر" أو "المقاتل المحلي"، باعتبار أن الأول ينخرط في نزاعات خارجية غالباً ذات طابع عابر للحدود.

ب. الفرق بين المقاتل الأجنبي والإرهابي العابر للحدود:

يُظهر الأدب الأمني أن مفهوم "المقاتل الأجنبي" يركز على الجانب الفردي والحركي (السفر والانضمام لجماعة إرهابية في الخارج)، بينما يشير "الإرهاب العابر للحدود" إلى دينامية الشبكات والتنظيمات التي تنشط في أكثر من دولة². ويمكننا القول بأن المقاتل الأجنبي يُعتبر جزءًا من منظومة أشمل للإرهاب العابر للحدود.

ج. السياق التاريخي لظهور الظاهرة:

تاريخيا ارتبطت هذه الظاهرة بأحداث الجهاد الأفغاني في ثمانينيات القرن العشرين، حيث توافد آلاف المقاتلين من دول عربية وإسلامية للانضمام إلى الحرب ضد الاتحاد السوفيتي³. ثم أعادت هذه الظاهرة إنتاج نفسها في البوسنة والشيّشان، قبل أن تبلغ ذروتها مع اندلاع الحرب في سوريا والعراق بعد 2011، حيث أصبحت تونس واحدة من أبرز مصادر المقاتلين الأجانب بالنظر إلى عدد السكان⁴

2.2. الأطر النظرية المفسرة:

أ. المقاربة الأمنية والسياسية:

تفسر المقاربة الأمنية والسياسية الظاهرة باعتبارها تهديدًا مباشرًا للأمن الوطني والدولي، حيث يرى بعض الباحثين أن عودة المقاتلين الأجانب ترفع من احتمالية تنفيذ عمليات إرهابية نوعية، نظرًا للخبرة القتالية والصلات التنظيمية التي اكتسبوها⁵. ومن ثمّ، تميل السياسات المبنية على هذه المقاربة إلى تعزيز المراقبة الأمنية وسنّ تشريعات صارمة.

ب. المقاربة السوسيولوجية والفكرية:

تركز هذه المقاربة على العوامل الاجتماعية والفكرية التي تدفع الأفراد إلى الالتحاق بالجماعات الإرهابية: مثل البطالة، التهميش، وفقدان الأمل في العدالة الاجتماعية. كما تشير دراسات إلى أن الخطاب الديني المتشدد لعب دورًا أساسيًا في تجنيد الشباب التونسي، خاصة عبر الوسائط الرقمية⁶

ج. مقارنة الأمن الإنساني وحقوق الإنسان

ترى هذه المقاربة أن مواجهة المقاتلين الأجانب لا يمكن أن تقوم فقط على الردع الأمني، بل يجب أن تشمل برامج إعادة تأهيل وإدماج، إلى جانب احترام المعايير الدولية لحقوق الإنسان. ذلك أن الإفراط في الإجراءات الاستثنائية قد يؤدي إلى نتائج عكسية ويغذي التطرف بدل محاصرتة⁷

3. واقع ظاهرة عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب في تونس:

1.1. المبحث الأول: حجم الظاهرة وأسبابها

تعتبر تونس كدولة أفريقية من أكثر الدول العربية التي تأثرت بظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، سواء من حيث حجم المشاركة أو تداعيات العودة. فمنذ اندلاع الصراع في سوريا والعراق سنة 2011، برزت تونس كأحد أكبر الدول المصدرة للمقاتلين إلى بؤر التوتر، وهو ما أثار قلقًا أمنيًا داخليًا ودوليًا. وقد ساهمت عدة عوامل في تغذية هذه الظاهرة، منها هشاشة الوضع الأمني بعد الثورة، وضعف الرقابة على الحدود، وتنامي التيارات السلفية الجهادية التي استغلت مناخ الحرية السياسية.

ومع بداية عودة هؤلاء المقاتلين إلى البلاد، خاصة بعد انهيار تنظيم "داعش" في العراق وسوريا (2017-2019)، واجهت الدولة التونسية تحديات معقدة؛ إذ لم تقتصر المخاطر على البعد الأمني المرتبط بالخبرات القتالية التي اكتسبها العائدون، بل امتدت إلى الأبعاد الاجتماعية والفكرية والقانونية. فقد أصبح ملف العائدين في قلب الجدل الوطني بين المؤسسات الأمنية المطالبة بالحزم، والمجتمع المدني المدافع عن حقوق الإنسان، والطبقة السياسية التي انقسمت بين الرفض القاطع لعودتهم والمطالبة بإيجاد حلول إدماجية.

إن تناول واقع الظاهرة في تونس يقتضي الوقوف على حجم المشاركة التونسية في الصراعات الخارجية، والطرق التي سلكها المقاتلون نحو مناطق النزاع، ثم تحليل التحديات الداخلية التي فرضتها عودتهم، سواء على مستوى إدارة الملف الأمني أو إعادة الإدماج الاجتماعي، مع استحضار السياق السياسي والاقتصادي الهش الذي زاد من خطورة الظاهرة. وتمثل تونس مثالا حيا لعودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب حيث أثارت اهتماما واسعا لدى الباحثين وصنّاع القرار بخصوص ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وذلك نظرا لضخامة أعداد التونسيين الذين التحقوا ببؤر الصراع في سوريا والعراق وليبيا مقارنة بعدد السكان. فقد قدّرت تقارير الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي منذ منتصف العقد الماضي أنّ تونس تنصدر قائمة الدول المصدّرة للمقاتلين الأجانب، بما يتراوح بين 3,000 و6,000 مقاتل، وهو رقم مثير للجدل دفع إلى فتح نقاشات داخلية وخارجية حول الأسباب البنيوية والظرفية التي أدت إلى تضخم هذه الظاهرة.

لعبت العوامل الداخلية دورا محوريا في تضخم ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب في تونس. فبعد ثورة 2011، شهدت البلاد حالة من الهشاشة الأمنية والسياسية تمثلت في ضعف أجهزة الدولة على ضبط الحدود ومراقبة النشاط الدعوي. وقد استفادت الجماعات السلفية الجهادية من مناخ الحرية الذي أعقب الثورة لتوسيع قاعدتها الاجتماعية ونشر خطابها المتشدد، مستغلة غياب استراتيجيات وقائية متكاملة. هذا المناخ خلق بيئة حاضنة للتجنيد، حيث تمكّن العديد من الشباب من الارتباط مباشرة بشبكات محلية ذات امتداد خارجي.

كما ساهمت العوامل الخارجية في تعزيز الظاهرة، خاصة مع فتح مسارات عبور مفتوحة نحو سوريا عبر تركيا، أو نحو ليبيا التي كانت غارقة في فوضى ما بعد سقوط نظام القذافي. وقد وفّرت هذه المسارات للتنظيمات الإرهابية بنية لوجستية قوية سهّلت انتقال المقاتلين التونسيين إلى بؤر النزاع. كما لعبت الشبكات الدولية دور الوسيط بين الراغبين في "الجهاد" والمنظمات الإرهابية، عبر التسهيل في التنقل، وإصدار جوازات مزورة، أو توفير الدعم المالي. هذا البعد الخارجي جعل الظاهرة جزءا من ديناميات إقليمية ودولية أوسع، وليس مجرد نتاج لظروف محلية.

أما على المستوى الاجتماعي-الاقتصادي، فقد شكّلت الظواهر الاجتماعية المتعددة كالبطالة، الفقر، وغياب آليات الإدماج الاجتماعي بيئة خصبة دفعت فئات واسعة من الشباب إلى البحث عن بدائل تمنحهم شعورا بالهوية والانتماء. فالكثير من هؤلاء وجدوا في الخطاب الجهادي ما يعوض إحساسهم بالتهميش، حيث عُرض عليهم "معنى بديل" يتجاوز حدود الوطن والهويات التقليدية. هذا التفاعل بين الأزمة الاقتصادية والأيدولوجية المتشددة جعل من فئة الشباب أكثر عرضة للاستقطاب، خصوصا في الأحياء الشعبية والمناطق المهمشة.

3-1- حجم الظاهرة وإحصائيات تقريبية:

الدراسات التي تم القيام بها أكدت على أن تونس من أكثر الدول المصدرة للمقاتلين الإرهابيين الأجانب قياساً بعدد السكان، حيث تشير تقديرات الأمم المتحدة ومراكز الدراسات الغربية إلى أن عدد التونسيين الذين التحقوا بتنظيمات إرهابية في سوريا والعراق وليبيا يتراوح بين 5000 و6000 مقاتل منذ 2011، وهو ما جعلها في صدارة الدول العربية المصدرة للمقاتلين. أورد غم تباين الأرقام الرسمية، فإن الحكومة التونسية أقرت في تقاريرها الأمنية بأن أعداداً كبيرة من هؤلاء قد عادوا أو يحاولون العودة عبر مسالك غير نظامية²

3-2- دوافع الالتحاق ببؤر التوتر:

تعود أسباب الظاهرة إلى تفاعل عدة عوامل وأهمها:

*العوامل السياسية: والتي من بينها نذكر:

- هشاشة المرحلة الانتقالية بعد 2011

- ضعف الدولة، وتنامي الصراع الأيديولوجي بين التيارات الإسلامية والعلمانية³

*العوامل الاجتماعية والاقتصادية: ممثلة في نسب بطالة مرتفعة في صفوف الشباب،

خصوصاً في الجهات الداخلية المهمشة، ما جعل التجنيد أكثر سهولة⁴

*العوامل الفكرية-الدينية: كان انتشار الخطاب السلفي الجهادي في بعض المساجد، إضافة إلى التأثير الكبير لشبكات التواصل الاجتماعي التي استُخدمت كأداة لتجنيد الشباب⁵

3-3- دور الشبكات العابرة للحدود:

ساهمت شبكات التهريب والإجرام المنظم في تسهيل انتقال المقاتلين إلى ليبيا كنقطة عبور رئيسية، قبل التحاقهم بسوريا والعراق. هذا التداخل بين الإرهاب والجريمة المنظمة زاد من صعوبة ضبط الظاهرة بالنسبة للدولة التونسية⁶

4-المبحث الثاني: السياق الداخلي في تونس.

4-1-التحولات السياسية بعد الثورة:

بعد سقوط نظام بن علي في 2011، دخلت تونس مرحلة انتقالية اتسمت بضعف المؤسسات الأمنية وتشتت القرار السياسي. هذا الفراغ مكّن الجماعات المتطرفة من التغلغل، خاصة مع عودة بعض القيادات الجهادية التي كانت في المنفى أو السجون⁷

4-2-هشاشة المنظومة الأمنية والقضائية:

أدت سنوات القمع السابقة إلى إضعاف أجهزة الأمن في مجال مكافحة الإرهاب، إذ كانت تركز أساساً على قمع المعارضة السياسية أكثر من مواجهة التهديدات العابرة للحدود. وبعد الثورة، افتقرت الأجهزة الأمنية إلى التنسيق الفعال، فيما واجه القضاء تحديات في تطبيق القوانين الجديدة على العائدين بسبب ضعف الأدلة وصعوبة الإثبات⁸

4-3-البعد الاجتماعي والثقافي:

والتي أساسها الهشاشة الاجتماعية خاصة في المناطق المهمشة، مثل القصيرين وسيدي بوزيد، فقد ساهمت في تغذية الظاهرة وكانت مصدراً للكثير من شباب هذه المناطق، كما أن ضعف الاندماج الاجتماعي للشباب وتراجع الثقة في مؤسسات الدولة خلقا بيئة مواتية للتطرف. على المستوى الثقافي، لعبت بعض الجمعيات غير الرسمية دوراً في نشر خطاب ديني متشدد، مستفيدة من ضعف الرقابة بعد الثورة⁹

المحور الثالث: سياسات الدولة التونسية في مواجهة ظاهرة عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب

مع بروز موجات عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى تونس، خصوصاً بعد الانهيار التدريجي لتنظيم "داعش" في سوريا والعراق بين 2017 و2019، وجدت الدولة التونسية نفسها أمام تحدٍّ أمني وسياسي مركّب. فقد تراوحت المواقف الرسمية بين ضرورة حماية الأمن القومي من التهديدات المحتملة التي يشكلها العائدون، وبين الالتزامات القانونية والحقوقية المتعلقة بمواطنيها. هذا التوازن الصعب جعل من الملف أحد أكثر القضايا إثارة للجدل على المستويين الوطني والدولي.

إنّ دراسة سياسات الدولة التونسية في هذا المجال تكشف عن تداخل الأبعاد الأمنية والقانونية والسياسية، وتبرز حجم الضغوطات الواقعة على مؤسساتها، سواء من جانب الرأي العام المحلي الراض لعودة المقاتلين، أو من جانب المجتمع الدولي المطالب باحترام حقوق الإنسان والاتفاقيات الأممية.

5-المبحث الأول: الأطر التشريعية.

تُمثل المنظومة التشريعية إحدى الركائز الأساسية في سياسة الدولة التونسية والاعتماد عليها كأداة لمواجهة ظاهرة عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب. فمنذ تصاعد هذه الظاهرة نتيجة مختلف الأسباب والدوافع، وجدت تونس نفسها مضطرة إلى مراجعة العديد من المواد القانونية من أجل أن تتلاءم مع الالتزامات الدولية من جهة، وبما يضمن حماية أمنها القومي من جهة أخرى.

فالقوانين السابقة، وخاصة تلك الموروثة من عهد ما قبل 2011، لم تكن كافية لمجابهة التحديات الجديدة خاصة وان هذه الظاهرة جديدة في الدولة التونسية خاصة وان القوانين السابقة كانت تقتصر على آليات واضحة للتعامل مع الجرائم الإرهابية العابرة للحدود، ولم تكن تستوعب طبيعة الظاهرة التي تميز بين السفر غير المشروع، التجنيد، التمويل، والانخراط في تنظيمات إرهابية دولية.

من هنا، جاء إصدار القانون الأساسي عدد 26 لسنة 2015 المتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال كخطوة مفصلية. فقد منح هذا القانون السلطات صلاحيات واسعة لملاحقة المقاتلين العائدين، سواء عبر التجريم المباشر للانضمام إلى تنظيمات إرهابية خارج البلاد، أو عبر تشديد العقوبات على جرائم التحريض والدعم اللوجستي. كما عزز القانون من آليات التعاون القضائي الدولي لمواكبة قرارات مجلس الأمن، خاصة القرار 2178 لسنة 2014 الذي ألزم الدول الأعضاء باتخاذ تدابير صارمة ضد المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

ورغم هذه التطورات التشريعية، ظل الجدل قائماً حول مدى التوازن بين مقتضيات الأمن وحماية الحقوق والحريات، خصوصاً أن بعض فصول القانون وُصفت بأنها فضفاضة وقد تُستخدم لتقييد حرية التعبير أو النشاط السياسي السلمي. لذلك فإنّ دراسة الأطر التشريعية في تونس لا تقتصر على الجانب القانوني المحض، بل تشمل أيضاً الأبعاد الحقوقية والسياسية التي تحيط بملف العائدين.

5-1- قانون مكافحة الإرهاب وغسل الأموال (2015) :

في ظل تزايد التهديدات الأمنية وتفاقم خطر العائدين من بؤر التوتر، صادقت تونس على قانون مكافحة الإرهاب وغسل الأموال في يوليو 2015، الذي جاء ليعوض التشريع السابق (2003). عرّف القانون الإرهاب بشكل موسع، وجرّم الالتحاق بالتنظيمات الإرهابية خارج البلاد أو محاولة السفر لهذا الغرض¹. كما شددت العقوبات على المقاتلين العائدين، ومنح السلطات القضائية والأمنية صلاحيات استثنائية في الملاحقة والتحقيق²

5-2- التعديلات والإجراءات القانونية المكملة:

أدخلت تعديلات لاحقة على القانون بهدف تحسين فاعليته، من خلال تعزيز التنسيق بين النيابة العمومية والقطب القضائي لمكافحة الإرهاب. كما أنشأت السلطات التونسية "اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب" كإطار مؤسسي لتنسيق السياسات بين مختلف الفاعلين³. ومع ذلك، تعرض القانون لانتقادات من قبل منظمات حقوقية اعتبرت أن بعض موادّه تفتح الباب أمام تجاوزات تمسّ من الحقوق والحريات الأساسية⁴

5-3- التقييم القانوني:

رغم أهمية القانون كأداة ردعية، إلا أن التحدي الأكبر تمثل في التطبيق العملي، حيث اصطدمت المحاكم بصعوبات إثبات الأدلة على تورط العائدين في أعمال إرهابية خارج الحدود، مما جعل جزءاً منهم يُتّاع بتهم أخف أو يظل خارج دائرة المحاسبة المباشرة⁵

6-المبحث الثاني: السياسات الأمنية.

6-1-مراقبة الحدود ومنع السفر:

اعتمدت تونس على سياسة المنع الوقائي، من خلال وضع قوائم تضم آلاف المشتبه بهم ممنوعين من السفر أو ما يُعرف بإجراء الـ S17. وقد مكّن هذا الإجراء السلطات من تقليص أعداد الملتحقين ببؤر التوتر، لكنه أثار جدلاً واسعاً بسبب غياب الشفافية والمعايير الدقيقة⁶

6-2-التعاون الأمني والاستخباراتي الدولي:

كثّفت تونس من تعاونها مع الشركاء الدوليين لمكافحة الظاهرة، خصوصاً الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، في مجالات تبادل المعلومات الاستخباراتية والتدريب وبناء القدرات. كما استفادت من برامج أممية لتعزيز الرقابة على الحدود ومكافحة تمويل الإرهاب⁷

6-3-برامج الإحاطة بالعائدين:

تم التركيز على الردع الأمني من طرف الجهاز الأمن التونسي في البداية، إلا أنه برزت عدة نقاشات داخلية حول الحاجة إلى برامج إعادة تأهيل وإدماج للعائدين، على غرار التجارب الأوروبية. إلا أن غياب استراتيجية وطنية واضحة جعل هذه المبادرات محدودة، ومحصورة غالباً في الجانب الأمني الصرف⁸

المحور الرابع: التحديات التي واجهتها تونس لظاهرة عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب:

بذلت تونس العديد من الجهود التشريعية والأمنية للحد من مخاطر المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وقد واجهت التجربة التونسية مجموعة من التحديات البنيوية والمعقدة. تتوزع هذه التحديات بين المجال الأمني الذي يعاني من ضعف القدرات وتنامي الخطر العملياتي للعائدين، والمجال القضائي الذي يجد صعوبة في إثبات التهم وإصدار الأحكام الرادعة، إلى جانب

التحديات الاجتماعية والفكرية المتمثلة في إعادة الإدماج، وصعوبة معالجة الخطاب المتطرف داخل المجتمع والسجون.

7-المبحث الأول: التحديات الأمنية

أكبر التحديات تمثل في القدرات المحدودة للأجهزة الأمنية والاستخباراتية أمام حجم الظاهرة. فعدد المقاتلين العائدين المحتملين فاق إمكانيات المراقبة الفردية، مما خلق ثغرات استغللتها بعض الخلايا النائمة في تنفيذ هجمات نوعية مثل اعتداء باردو (2015) وسوسة (2015)¹. كما أدى تشابك الإرهاب مع شبكات التهريب عبر الحدود الليبية إلى زيادة صعوبة التحكم في حركة الأفراد والسلاح². إضافة إلى ذلك، واجهت تونس تحديات في تأمين حدودها الطويلة مع ليبيا، والتي كانت المنفذ الرئيس لانطلاق أو عودة المقاتلين، ما استدعى إنشاء جدار ترابي ومنظومة مراقبة إلكترونية بدعم دولي³

8-المبحث الثاني: التحديات القضائية

على المستوى القضائي، برزت مشكلة الإثبات القانوني كأحد أبرز العوائق؛ إذ يصعب الحصول على أدلة دامغة تثبت تورط العائدين في عمليات إرهابية خارج تونس، خاصة في مناطق النزاع مثل سوريا أو العراق⁴. هذا ما جعل العديد من الملفات تُغلق أو تنتهي بأحكام مخففة. كما أن طول الإجراءات وتعدد الملفات المعروضة على القطب القضائي لمكافحة الإرهاب أدى إلى تراكم القضايا وتأخير البت فيها⁵. علاوة على ذلك، أثار التداخل بين مقتضيات الأمن ومتطلبات العدالة جدلاً حقيقياً حول مدى توافق التشريعات مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان⁶

9-المبحث الثالث: التحديات الاجتماعية والفكرية

لم تقتصر التحديات على المستوى الأمني والقضائي، بل امتدت إلى البعد الاجتماعي. فقد واجهت تونس مشكلة وصم اجتماعي لعائلات المقاتلين العائدين، مما ساهم في زيادة التهميش والإقصاء⁷. كما شكّل إدماج الأطفال والنساء العائدين من بؤر التوتر معضلة خاصة، إذ يعانون من آثار نفسية وصدمات حادة تستدعي برامج متخصصة لإعادة التأهيل⁸. ومن جانب آخر، برز خطر إعادة إنتاج الخطاب المتطرف داخل السجون حيث يشكل الاحتكاك بين المتطرفين والجرائم العامة بيئة خصبة لنشر الفكر الجهادي، في ظل غياب برامج فعالة للمناصرة وإعادة التأهيل⁹

المحور الخامس: الآفاق المستقبلية لمكافحة ظاهرة عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب في تونس

تمثل ظاهرة عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب تحدياً طويلاً الأمد يتجاوز الإجراءات الظرفية التي اتخذتها الدولة التونسية خلال العقد الماضي. فطبيعة هذه الظاهرة معقدة ومتعددة الأبعاد، تتقاطع فيها اعتبارات أمنية، قضائية، اجتماعية، وفكرية. من هنا تبرز الحاجة إلى استراتيجيات مستقبلية أكثر شمولاً توازن بين الردع الأمني والوقاية الاجتماعية والفكرية. ويُتوقع أن تحدد قدرة تونس على صياغة هذه المقاربة المتوازنة مدى نجاحها في منع إعادة إنتاج الظاهرة واحتواء تداعياتها.

10-المبحث الأول: الاستراتيجيات الممكنة

10-1-بناء مقارنة شاملة:

من أبرز الآفاق المستقبلية تطوير استراتيجية وطنية شاملة، تدمج مختلف الأبعاد: الأمني، القضائي، التربوي، والاجتماعي. وقد أوصت تقارير دولية بضرورة الانتقال من سياسة ردعية إلى سياسة وقائية تقوم على معالجة جذور التطرف، بما في ذلك الهشاشة الاجتماعية والفكرية¹

10-2-تعزيز التعاون الإقليمي والدولي:

المخاطر التي واجهت تونس من الظاهرة أكدت لها ضرورة اللجوء الى التعاون إقليمياً ودولياً أوسع، خصوصاً مع دول الجوار (ليبيا والجزائر) والاتحاد الأوروبي. فظاهرة المقاتلين العائدين ذات طابع عابر للحدود، ولا يمكن التعامل معها بمعزل عن الشراكات الأمنية والاستخباراتية متعددة المستويات²

10-3-الاستثمار في الأمن السيبراني:

مع انتقال جزء كبير من عملية التجنيد والتعبئة إلى الفضاء الرقمي، يفرض المستقبل تعزيز قدرات الأمن السيبراني لمراقبة الخطاب المتطرف عبر الإنترنت ومواجهته ببدائل فكرية وإعلامية مقنعة³

10-4-برامج إعادة التأهيل والإدماج:

يتعين على تونس وضع برامج خاصة لإعادة تأهيل العائدين، مع التركيز على النساء والأطفال، من خلال مقاربات نفسية واجتماعية يقوم بها مختلف الخبراء والأكاديميين الاجتماعيين والنفسيين والتي من خلال يمكن الاستعانة بتجارب بعض الدول الأوروبية والأسبوية⁴

10-5-تطوير المنظومة القضائية:

تأثيرات الظاهرة أكدت على انه ينبغي تعديل المنظومة القضائية لتوفير آليات تحقق أكثر مرونة في التعامل مع الأدلة العابرة للحدود، وضمان سرعة البت في القضايا، مع مراعاة المعايير الدولية للمحاكمة العادلة⁵

10-6-إشراك المجتمع المدني:

من المهم مأسسة الحوار مع منظمات المجتمع المدني والهيئات الدينية المعتدلة لتقديم خطاب بديل يواجه التطرف، ويحد من الوصم الاجتماعي للعائدين وأسرهم⁶

10-7-تفعيل البعد التنموي:

لا يمكن إغفال أهمية البعد الاقتصادي والاجتماعي في الوقاية من الظاهرة. فمعالجة البطالة والتهemis في المناطق الداخلية تشكل ركيزة أساسية لتقليص بيئة التجنيد المحتملة⁷

11-الخاتمة:

أظهرت الدراسة أن ظاهرة عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب في تونس تمثل تحدياً معقداً متعدد الأبعاد، لا يمكن اختزاله في بعد أمني صرف. فمن خلال الإطار النظري والمفاهيمي، تبين أن الظاهرة جزء من حركية الإرهاب العابر للحدود، وأنها ترتبط بتطورات عالمية بدأت منذ الجهاد الأفغاني وبلغت ذروتها مع الحرب في سوريا والعراق. هذا ما مهدر الطريق إلى فئة من الشباب التونسيين تنبني الفكر الداعشي الارهابي و التحاق ببؤر التوتر في كل من سوريا والعراق أتاح لهم الفرصة نتيجة للأسباب متعددة ركوب موجة الإرهاب تحت

غطاء الجاد الإسلامي مما جعل تونس حواضن للأرسال المقاتلين الإرهابيين الأجانب وهذه الحالة التونسية ضمن سياق مقارن، يكشف خصوصية التجربة الوطنية وحدودها. أما على مستوى الواقع، فقد بينت الدراسة أن تونس كانت في صدارة الدول المصدرة للمقاتلين الأجانب الإرهابيين قياساً بعدد السكان، نتيجة تضافر عوامل سياسية (الهشاشة الانتقالية بعد الثورة)، اقتصادية-اجتماعية (التهمة والبطالة)، وفكرية-دينية (انتشار الخطاب الجهادي عبر المساجد والفضاء الرقمي). كما ساهمت شبكات التهريب العابرة للحدود في تسهيل انتقال المقاتلين إلى بؤر التوتر، مما فاقم من حجم الظاهرة.

وفيما يتعلق بالسياسات التي اتخذها الدولة التونسية في معالجة وضعية العائدين، تميزت المقاربة التونسية ذات الأبعاد والاستراتيجيات المتعددة لمعالجة هذه المعضلة الأمنية بمحاولات تشريعية وأمنية مهمة، أبرزها قانون مكافحة الإرهاب وغسل الأموال (2015)، وتطوير آليات المراقبة الحدودية، إلى جانب التعاون مع الشركاء الدوليين. غير أن هذه السياسات، رغم أهميتها، اتسمت بطابع ردعي أمني يغلب على الشمولية، مما انعكس في قصور المعالجة على المستويين القضائي والاجتماعي.

وقد كشفت التحديات عن أبعاد متداخلة: فالأجهزة الأمنية عانت من محدودية القدرات أمام أعداد العائدين، بينما واجه القضاء صعوبات في إثبات التهم وإصدار الأحكام العادلة. كما برزت إشكاليات اجتماعية وفكرية عميقة مثل وصم عائلات العائدين وإعادة إدماج النساء والأطفال، فضلاً عن خطر إعادة إنتاج الخطاب المتطرف داخل السجون.

في ضوء ذلك، خلصت الدراسة إلى أن تونس قطعت خطوات مهمة لكنها لم تصل بعد إلى بناء مقاربة شاملة. ومن هنا، فإن الإجابة عن الإشكالية المركزية – كيف تعاملت تونس مع ظاهرة العائدين وما الآفاق المستقبلية – تكمن في الاعتراف بأن التجربة التونسية حققت تقدماً تدريجياً على المستوى التشريعي والأمني، لكنها ما تزال تواجه تحديات جديّة تفرض تطوير استراتيجيات أكثر توازناً بين متطلبات الأمن واحترام حقوق الإنسان.

12-التوصيات:

أكدت التوصيات على:

- ضرورة صياغة استراتيجية وطنية متكاملة تشمل: تعزيز التعاون الإقليمي والدولي، الاستثمار في الأمن السيبراني لمواجهة التجنيد الرقمي، تطوير برامج إعادة التأهيل والإدماج خاصة للنساء والأطفال، وإشراك المجتمع المدني في تقديم خطاب بديل للمتطرف.

- ضرورة معالجة الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية والتي تُعدّ ركيزة أساسية في تجفيف منابع الظاهرة على المدى الطويل.

- إن مستقبل التجربة التونسية في مكافحة عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب يتوقف على مدى قدرتها على الجمع بين الأمن الوقائي والتنمية الشاملة، بما يضمن استقراراً مستداماً ويحول دون إعادة إنتاج الظاهرة في أجيال جديدة.

- ضرورة الاستفادة من التجارب الدولية في مكافحة ظاهرة الإرهاب بصفة عامة وهذه الظاهرة بصفة خاصة.

- ضرورة التعاون مع دول الجوار لتحسين المنظومة الدفاعية الأمنية.

13-الهوامش:

United Nations Security Council, Resolution 2178, 2014.

David Malet, Foreign Fighters: Transnational Identity in Civil Conflicts (Oxford: Oxford University Press, 2013), 25.

Thomas Hegghammer, "The Rise of Muslim Foreign Fighters: Islam and the Globalization of Jihad," International Security 35, no. 3 (2010): 53–94.

Aaron Y. Zelin, "Tunisian Foreign Fighters in Iraq and Syria," Washington Institute for Near East Policy, Policy Notes, no. 20 (2015).

Jean-Pierre Filiu, Les frontières du jihad (Paris : Fayard, 2018), 112.

Anne Speckhard and Ardian Shajkovci, "Recruitment Dynamics of Tunisian Foreign Fighters in Syria and Iraq," Journal of Strategic Security 10, no. 1 (2017): 27–49.

United Nations Office of Counter-Terrorism, Returning Foreign Terrorist Fighters: Handbook for Parliamentarians (New York: UN, 2018).

i. United Nations Security Council, Report on Foreign Terrorist Fighters, S/2015/683, 2015.

-وزارة الداخلية التونسية، "التقرير السنوي حول مكافحة الإرهاب"، تونس، 2017

Rohan Gunaratna and Mohamed Feisal, Tunisia's Terrorism Challenge (Singapore: RSIS, 2016), 14.

International Crisis Group, Jihadist Violence in Tunisia: The Urgent Need for a National Strategy, Report No. 161, June 2016.

Aaron Y. Zelin, "Tunisian Foreign Fighters in Iraq and Syria," Washington Institute for Near East Policy, Policy Notes, no. 20 (2015).

6. Mark Shaw and Tuesday Reitano, Illicit Trafficking and Libya's Transition: Profits and Losses (Geneva: Global Initiative Against Transnational Organized Crime, 2014).

Jean-Pierre Filiu, Les frontières du jihad (Paris: Fayard, 2018), 98.

Anne Wolf, Political Islam in Tunisia: The History of Ennahda (Oxford: Oxford University Press, 2017), 211.

Monica Marks, "Youth Politics and Tunisian Salafism: Understanding the Jihadi Current," Mediterranean Politics 20, no. 1 (2015): 1–21.

الجمهورية التونسية، القانون الأساسي عدد 26 لسنة 2015 المتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، (2015) عدد 63

Kévin Koehler, "Tunisia's Fight against Terrorism since 2011, Carnegie Middle East Center, April 2017.

اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب، التقرير السنوي الأول، تونس، 2018

Human Rights Watch, "Tunisia: Flawed Counterterrorism Law," HRW Report, July 2015.

Anne Wolf, Political Islam in Tunisia: The History of Ennahda (Oxford: Oxford University Press, 2017), 223.

Amnesty International, We Want an End to Constant Harassment: Tunisia's Abuse of Emergency Measures (London: Amnesty International, 2017).

United Nations Office of Counter-Terrorism, Returning Foreign Terrorist Fighters: Handbook for Parliamentarians (New York: UN, 2018).

International Crisis Group, Jihadist Violence in Tunisia: The Urgent Need for a National Strategy, Report No. 161, June 2016.

وزارة الداخلية التونسية، التقرير السنوي حول مكافحة الإرهاب، تونس، 2016

Mark Shaw and Tuesday Reitano, Illicit Trafficking and Libya's Transition: Profits and Losses (Geneva: Global Initiative, 2014), 45.

U.S. Department of Defense, "Support to Tunisia's Border Security, Press Release, 2017.

United Nations Security Council, Report on Foreign Terrorist Fighters, S/2015/683, 2015.

اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب، التقرير السنوي الأول، تونس، 2018

Human Rights Watch, "Tunisia: Flawed Counterterrorism Law," HRW Report, July 2015.

- Monica Marks, "Youth Politics and Tunisian Salafism," Mediterranean Politics 20, no. 1 (2015): 1–21.
- Anne Speckhard and Ardian Shajkovci, "The Rehabilitation of ISIS Children in Tunisia," Journal of Strategic Security 11, no. 4 (2018): 55–72.
- International Crisis Group, Jihadist Violence in Tunisia: The Urgent Need for a National Strategy, Report No. 161, June 2016.
- International Crisis Group, Jihadist Violence in Tunisia: The Urgent Need for a National Strategy, Report No. 161, June 2016.
- United Nations Office of Counter-Terrorism, Returning Foreign Terrorist Fighters: Handbook for Parliamentarians (New York: UN, 2018).
- Aaron Y. Zelin, "Extremism Online and Counter-Strategies in North Africa," Washington Institute for Near East Policy, Policy Notes, no. 34 (2018).
- Anne Speckhard and Ardian Shajkovci, "Rehabilitation of ISIS Returnees: Lessons from International Experience," Journal of Deradicalization 19 (2019): 1–25.
- Human Rights Watch, "Tunisia: Flawed Counterterrorism Law," HRW Report, July 2015.
- Monica Marks, "Youth Politics and Tunisian Salafism: Understanding the Jihadi Current," Mediterranean Politics 20, no. 1 (2015): 1–21.
- Rohan Gunaratna and Mohamed Feisal, Tunisia's Terrorism Challenge (Singapore: RSIS, 2016), 38.

13-المراجع:

13-1-المراجع بالعربية:

- الجمهورية التونسية، القانون الأساسي عدد 26 لسنة 2015 المتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، (2015) عدد 63
- اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب، التقرير السنوي الأول، تونس، 2018
- وزارة الداخلية التونسية، "التقرير السنوي حول مكافحة الإرهاب"، تونس، 2017
- وزارة الداخلية التونسية، التقرير السنوي حول مكافحة الإرهاب، تونس، 2016
- اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب، التقرير السنوي الأول، تونس، 2018

13-2-المراجع بالإنجليزية:

- Aaron Y. Zelin, "Tunisian Foreign Fighters in Iraq and Syria," Washington Institute for Near East Policy, Policy Notes, no. 20 (2015).
- Anne Speckhard and Ardian Shajkovci, "The Rehabilitation of ISIS Children in Tunisia," Journal of Strategic Security 11, no. 4 (2018): 55–72.
- Anne Speckhard and Ardian Shajkovci, "Recruitment Dynamics of Tunisian Foreign Fighters in Syria and Iraq," Journal of Strategic Security 10, no. 1 (2017): 27–49.
- Anne Wolf, Political Islam in Tunisia: The History of Ennahda (Oxford: Oxford University Press, 2017), 211 Press,.
- Anne Wolf, Political Islam in Tunisia: The History of Ennahda (Oxford: Oxford University Press, 2017), 223.
- Amnesty International, We Want an End to Constant Harassment: Tunisia's Abuse of Emergency Measures (London: Amnesty International, 2017).
- Aaron Y. Zelin, "Extremism Online and Counter-Strategies in North Africa," Washington Institute for Near East Policy, Policy Notes, no. 34 (2018).
- Anne Speckhard and Ardian Shajkovci, "Rehabilitation of ISIS Returnees: Lessons from International Experience," Journal of Deradicalization 19 (2019): 1–25.
- David Malet, Foreign Fighters: Transnational Identity in Civil Conflicts (Oxford: Oxford University Press, 2013), 25.
- Human Rights Watch, "Tunisia: Flawed Counterterrorism Law," HRW Report, July 2015.

- International Crisis Group, Jihadist Violence in Tunisia: The Urgent Need for a National Strategy, Report No. 161, June 2016.
- Jean-Pierre Filiu, *Les frontières du jihad* (Paris: Fayard, 2018), 112.
- Kévin Koehler, "Tunisia's Fight against Terrorism since 2011, Carnegie Middle East Center, April 2017.
- Mark Shaw and Tuesday Reitano, *Illicit Trafficking and Libya's Transition: Profits and Losses* (Geneva: Global Initiative Against Transnational Organized Crime, 2014).
 - Monica Marks, "Youth Politics and Tunisian Salafism: Understanding the Jihadi Current," *Mediterranean Politics* 20, no. 1 (2015): 1–21.
- Mark Shaw and Tuesday Reitano, *Illicit Trafficking and Libya's Transition: Profits and Losses* (Geneva: Global Initiative, 2014), 45.
- Monica Marks, "Youth Politics and Tunisian Salafism," *Mediterranean Politics* 20, no. 1 (2015): 1–21.
- Monica Marks, "Youth Politics and Tunisian Salafism: Understanding the Jihadi Current," *Mediterranean Politics* 20, no. 1 (2015): 1–21.
 - Rohan Gunaratna and Mohamed Feisal, *Tunisia's Terrorism Challenge* (Singapore: RSIS, 2016), 14.
- Thomas Hegghammer, "The Rise of Muslim Foreign Fighters: Islam and the Globalization of Jihad," *International Security* 35, no. 3 (2010): 53–94.
- United Nations Security Council, *Report on Foreign Terrorist Fighters*, S/2015/683, 2015.
- United Nations Office of Counter-Terrorism, *Returning Foreign Terrorist Fighters: Handbook for Parliamentarians* (New York: UN, 2018).
- U.S. Department of Defense, "Support to Tunisia's Border Security, Press Release, 2017